

قواعد الأصول ومعاقد الفضول لصفي الدين الحنبلي 50

صالح السندي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين
اللهم اغفر لشيخنا وانفع به يا رب العالمين - 00:00:00

قال الشيخ صفي الدين عبد المؤمن رحمه الله تعالى في كتابه قواعد الأصول ومكررها وهو ضد المندوب ما يقتضي تركه التواب ولا
عقاب على فعله. كالممنهي عنه نهي تنزيه ان الحمد لله - 00:00:14

نحمده ونستعينه ونستغفره وننحو بالله من شرور انفسنا ومن سينات اعمالنا من يهدى الله فلا مصل له ومن يضل فلا هادي له وشهاد
ان لا الله الا الله وحده لا شريك له - 00:00:32

واشهد ان نبينا محمدا عبده ورسوله صلي الله عليه وعلى الله واصحابه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فذكر المؤلف رحمه الله هنا
الحكم التكليفية الرابع الا وهو المكرر و - 00:00:50

المكرر في اللغة هو المبغوض وعرفه في الاصطلاح بأنه ضد المندوب المكرر ضد المندوب وقسم المحرم وهو ما يقتضي تركه
الثواب ولا عقاب على فعله ما يقتضي تركه الثواب وهذا - 00:01:20

يخرج الواجبة المندوب قوله ولا عقاب على فعله يخرج المحرم وقد اخذنا ما يتعلق بقيده العقاب على اه الفعل او الثواب على
الترك عرف المكرر ايضا بانه ما طلب الشارع - 00:02:00

تركه طلبا غير جازم كما عرف بانه ما تركه خير من فعله من غير وعيد فيه ما تركه خير من فعله
من غير وعيد فيه - 00:02:39

وبهذا يخرج المحرم كما عرف ايضا بانه كل ما كان فيه كل ما كان العدول الى غيره اولى واحوط كل ما كان العدول الى غيره اولى
واحوط وهذه التعريفات مؤداها - 00:03:05

شيء واحد وهو ان هذا المكرر يطلب من المسلم ان يكف عنه ولكن هذا الطلب لا يرقى لأن يكون طلبا جازما بحيث يأثم على الفعل
فإن فعله فإنه لا اثم عليه فيه - 00:03:34

المكرر من ادق المسائل الاصولية من جهة التطبيق يعني تأصيله واضح لكن من حيث التطبيق فان المكرر امثلته كثير منها لا يكاد
يسلم بدقه البحث فيه ولو تأملت في الكراهة - 00:04:00

عند الفقهاء لوجدت انها تطلق ويراد بها واحد من خمسة امور اولا ما ورد فيه لفظ الكراهة ما ورد فيه لفظ الكراهة في النصوص
والاحظ يا رعاك الله انتا نتحدث - 00:04:41

في تعريفنا السابق عن المصطلح الذي عليه المتأخرن اما الكراهة في لسان الشارع فهذا فيه بحث والكراهة في لسان المتقدمين من
أهل العلم هذا فيه بحث اخر الكراهة في لسان المتقدمين من اهل العلم - 00:05:10

غالبا ما يراد بها التحرير انتبه لهذا الامر الكراهة في لسان المتقدمين يراد بها غالبا التحرير ولذا تجد في كلام الامام احمد رحمه الله
مثلا انه يقول اكره اكل الحيات والعقارب - 00:05:34

مع ان مذهبه الذي لا شك فيه ان ذلك محرم كذلك تجده مثلا يقول اكره لحوم الجلاله ومذهب التحرير وهكذا في كلام الشافعي
وهكذا في كلام مالك وهكذا في كلام - 00:06:01

متقدمين مذهب الحنفية يطلقون الكراهة ويريدون التحرير غالبا اما في لسان الشارع فان الكراهة اعم من هذا الاصطلاح الذي ذكرته

عند المتأخرین قد تطلق الكراهة ويراد بها التحریم كما بين الله سبحانه وتعالی - 00:06:24

جملة من المحرمات وفيها ما هو من اعظم المحرمات كالزنا ثم قال كل ذلك كان سبئه عند ربكم مكرورها وقد تطلق الكراهة ويراد بها الكراهة الاصطلاحية كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلی الله علیه وسلم انه قال - 00:06:57

ان الله حرم عليکم وأد البنات اه منعا واهات وعقوق الامهات وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال قال النووي رحمه الله ها هنا ان الكراهة هي الكراهة للصلاحية يعني كراهة التنزیه - 00:07:24

لأنه ذكر قبل الكراهة ماذا التحریم قال ان الله حرم عليکم ثم قال وكره لكم فدل هذا على ان هناك تفاوتا بالحكم بينما ذكر اولا وما ذكر ثانيا وما ذكره - 00:07:50

رحمه الله متوجه وان كان ليس متفقا عليه فمن اهل العلم من قال ان الامور الثلاثة المذکورة هي ايضا من المحرمات ولكن الاختلاف في الكلمة كان لاجل التنویع على كل حال - 00:08:15

آه هذا مثال ل ما قيل انه مكروره اصطلاحا وهو ما نص على كراحته في النصوص ثانيا يعني فيما يطلق عليه انه مكروره عند الفقهاء ما ورد فيه نهي وصرفه صارف - 00:08:35

ما ورد فيه نهي وصرفه صارف وهذا امثاله كثيرة في كل او جل ما قيل في امثاله بحث طویل وخلاف طویل هل هذا الھي صرف بصارف صحيح الى کراهة او لم يكن الامر كذلك - 00:09:02

تجد مثلا من الفقهاء من ينص مثلا على ان الشرب واقفا مكروره لورود النهي وورود الجواز في فعله صلی الله علیه وسلم وفي هذا المثال بحث عند الفقهاء تجد من الفقهاء - 00:09:29

من يذكر مثلا ان البول اه تيجي والانسان مستقبل القبلة في آلاماكن المبنية انه مكروره لورود النهي ثم هذا النهي عنده قد صرف بفعله صلی الله علیه وسلم في امثلة كثيرة - 00:09:48

قد يسلم النظر فيها وقد لا يسلم وذكرت لك غير مرة ان غرضنا في البحث الاصولي انما هو تحقيق المسألة الاصولية واما التمثيل فيکفي فيه ان تفهم من المثال القاعدة - 00:10:12

سواء سلم هذا المثال من حيث التحقيق الفقهي او لم يسلم الامر الثالث الذي يذكره الفقهاء للمكروره هو ترك المستحب فان المستحب والمكروره كما قد علمت ضدان وبالتالي فان من ترك المكروره - 00:10:36

فقد وقع في ضده وهو المستحب والعكس فمن ترك المستحبة فقد وقع في ضده وهو المكرور وهذا ايضا فيه بحث طویل عند اهل العلم يطلق كثير من اهل العلم على ترك المستحب بانه مكروره - 00:11:06

وبعضهم يخص ذلك بالمستحب المؤکد يعني ما واظب النبي صلی الله علیه وسلم بخلاف غيره من المستحبات فيقولون مثلا ان ترك الاحرام من المیقات مكروره لما لانه ترك لمستحب واظب عليه النبي صلی الله علیه وسلم - 00:11:29

فلم يحرم قط الا من المیقات لم يحرم قط صلی الله علیه وسلم الا من المیقات وتجد منهم مثلا من يقول ان ترك صلاة الظھی مكروره لانه ترك لمستحب وبعضهم يقول لا نسمیه مكروره - 00:12:01

بل نسمیه تركا للاولی وهي درجة المكرور والمقصود ان كثيرا او اکثر اهل العلم على ان ترك المستحب مكروره ومما يدل عليه ما سیأتي ایضا من الامثلة - 00:12:24

اه التي يذكرها الفقهاء في هذا الباب الامر الرابع الذي تطلق عليه الكراهة في لسان الفقهاء المختلف فيه وهذا ايضا بحث من ادق المباحث عند اهل العلم من جهة التطبيق - 00:12:48

فان اکثر اهل العلم على ان الخروج من خلاف اهل العلم القوي مستحب الخروج من خلاف اهل العلم القوي مستحب وبالتالي فان الواقع في امر اختلف فيه اختلافا قويا معدود عندهم في ماذا - 00:13:16

بالمكروره وهذا من اکثر ما يذكر في موضوع الكراهة عند الفقهاء ونص على دخول هذا النوع في المكروره كثير من اهل العلم ومنهم ابن عقیل رحمه الله في كتابه الواضح - 00:13:46

وهذا واظح اذا تأملته في تطبيقات الفقهاء رحمهم الله فتجد انهم مثلا يذكرون في مسألة خلافا ثم يرجحون الجواز ولكنهم مع ذلك يقولون ان ترك الاخذ بهذا اولى وفعله يقولون ان فعله ماذا - [00:14:07](#)

مكروه تجد مثلا انهم يبحثون مسألة الوضوء بالماء المستعمل فيرجح الفقيه انه يجوز الوضوء بالماء المستعمل. ولكنه مع ذلك يقول لك ماذا يكره استعماله لم لاجل الخلاف الذي يراه قويا في المسألة - [00:14:33](#)

والقاعدة ان الخروج من الخلاف مستحب ان الخروج من الخلاف مستحب تجده مثلا يبحثون مسألة رمي الجمار بالحصى الذي رمي به هذه مسألة خلافية فيرجح الفقيه مثلا انه يجوز الرمي الحصى الذي رمي به ولكن مع ذلك ينبهك فيقول [00:15:00](#) الاولى الا ترمي به. فالرمي به مكروه لم محل الخلاف في المسألة لان القاعدة ان الخروج من الخلاف مستحب فتلاحظ ان هذه المسألة رجعت الى ماذا الى المسألة السابقة وهي - [00:15:27](#)

ان ترك المستحب مكروه ان ترك المستحب مكروه. لانهم يرون ان الخروج من الخلاف مستحب ومعنى الخروج من الخلاف ان يفعل المكلف ما به يكون قد برأ من العهدة على جميع الاقوال في المسألة - [00:15:51](#)

يفعل الشيء الذي يكون به بريئا من العهدة ترأ ذمته على جميع الاقوال المختلفة في المسألة و هذه القاعدة لها ضوابطها وشروطها عند اهل العلم واهم ذلك ان يكون الخلاف - [00:16:15](#)

خلافا قويا وهو الذي يعبرون عنه بان له حظا من النظر وليس كل خلاف جاء معتبرا الا خلاف له حظ من النظر فاذا كان الخلاف قد نظر فيه الناظر ورجح - [00:16:37](#)

احد القولين مثلا فان نظره لا ينقطع عن القول الآخر بل انه يلتفت اليه ويتردد نظره اليه ويرى ان فيه شيئا من القوة هو ان كان وان كان مرجحا فهذا هو الخلاف الذي يراعى - [00:16:58](#)

يراعى من جهة الاحتياط بالخروج منه والا فليس كل خلاف هو بهذه المثابة كثير منا المسائل الخلافية يقطع الناظر فيها بان القول المرجو لا وجه له وانه دليل ضعيف - [00:17:22](#)

لكن هناك قدر منها ولا شك لا يزال الناظر فيها يجد في نفسه حزارة من جهة القول الآخر فهو لا يقطع اه ببطلان القول الآخر. بل ان هذا القول من جهة دليله يرى له شيئا من القوة وشيئا من الوجاهة - [00:17:44](#)

فالخلاف بهذه المثابة هو الذي يستحب الخروج منه والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم دع ما يربيك الى ما لا يربيك دع ما يربيك الى ما لا يربيك - [00:18:07](#)

امر الخامس الذي يذكره الفقهاء رحمهم الله او ينصون فيه على الكراهة هو ما يرجع الى ترك الادب فتجد انهم يذكرون في مسائل كثيرة ان هذا الفعل مكروه - [00:18:24](#)

لمجانته الادب او لمخالفته لما تقتضيه المروءة او ما شاكل ذلك تجد منهم مثلا من يقول انه يكره ان يمد رجليه في مجتمع الناس او يكره ان يتمخض او يتتخم - [00:18:53](#)

على الطعام من اين كان هذا الامر مكروها ماذا لمنافاته الادب فرجعنا الى ماذا الى المسألة الثالثة وهي ترك المستحب لان الادلة العامة في الشريعة بل وقواعدها ايضا تدل على ان مراعاة الادب - [00:19:17](#)

امر مستحب فكان منافاة ذلك شيئا مكروها اذا هذه الاحوال الخمس هي التي يدور عليها في الغالب كلام الفقهاء رحمهم الله بالكراهة اذا حكمو بالكراهة فانه لا يكاد يخرج كلامهم - [00:19:43](#)

عن هذه الامور آآ الخمسة التي قد علمتها وهذا كما ذكرت لك هو الاصطلاح الذي اه مشى عليه او مظى عليه المتأخرون والا تنبه الى ان كلام المتقدمين بشأن الكراهة له - [00:20:07](#)

استعمال اخر وهو انهم يستعملون ذلك كما يقول شيخ الاسلام رحمه الله يستعملون الكراهة كثيرا وغالبا يقول يستعملون الكراهة كثيرا وغالبا بمعنى التحرير والمشكل هو ان تجد من طالب العلم - [00:20:27](#)

انه اذا وجد هذه الكلمة او تلك عن احد من الائمة المتقدمين فيها التنصيص على ان هذا الامر او ذاك مكروه تجد انه يحمله على ماذا

على الاصطلاح المتأخر وبالتالي فإنه يقول لا حرج عند الامام - 00:20:49

في فعل هذا او في تركه لانه عنده ماذا مكره وما فهم مراده بذلك رحمة الله اه مراد هذا الامام الذي حكم بالكرهه فإنه اه يريد غالبا ما هو محرم والله تعالى اعلم - 00:21:10

نعم قال رحمة الله ومباح والجائز والحلال بمعناه وهو ما لا يتعلق ب فعله او تركه ثواب ولا عقاب وقد اختلف في حكم الاعيان المنتفع بها قبل الشرع فعند ابي الخطاب والتميمي الاباحة كابي حنيفة. فذلك انكر بعض شرعيته - 00:21:31

وعند القاضي وابن حامد وبعض المعتزلة الحظر وتوقف الخرزي والاكثر من عندكم اه الخرزي الجزري اه في بعض النسخ اه وهذا القول منسوب اذا هذا العالم في كثير من كتب الحنابلة - 00:21:55

بعضها يقولون الخرزية وفي بعضها يقولون الجزري والاقرب الله تعالى اعلم انه الخرزي الاقرب والله تعالى اعلم انه الخرز هذا هو اه الحكم الخامس من الاحكام التكليفية الا وهو الاباحة او كما عبر المؤلف رحمة الله - 00:22:24

بانه المباح هنا يبحث اهل العلم مسألة المباح هل هو داخل في الاحكام التكليفية اوليس بداخل النظر في كلام الاصوليين يجد انه غالبا يدور على احد هذه المسالك اولا انهم يقولون - 00:22:54

ان المباح ليس من الاحكام آآ احكام الاقتضاء وانما هو حكم للتخيير بمعنى انهم يجعلون الحكم التكليفي منقسم الى قسمين الحكم التكليفي منقسم عند هؤلاء الى قسمين وهو خطاب الاقتضاء - 00:23:17

وخطاب التخيير خطاب الاقتضاء يعني الالزام او الاستدعاء يشمل ماذا الوجوب والتحريم والندب والكرهه لانه فيه ماذا طلب فهذا هو الاقتضاء والاباحة ليس فيها طلب وبالتالي فنكون قسيما لهذا القسم - 00:23:48

فيقولون خطاب الشارع بالاقتضاء او التخيير. هذا هو الحكم التكليفي. قسموا الحكم التكليفي الى قسمين خطاب اقتضاء وخطاب تخيير فالماضي هو خطاب التخيير هذا مسلك المسلك الثاني من يجعلون آآ - 00:24:15

الحكم التكليفي هو خطاب الشارع بالاقتضاء ويقولون المباح داخل في هذا ووجه ذلك ان المكلف مطالب باعتقاد الاباحة فالنظر عند هؤلاء رجع الى جهة ماذا الاعتقاد لا من جهة العمل لا من جهة العمل - 00:24:39

بالماضي كونه مطلوبا او غير مطلوب. لكن انت يجب ان تعتقد ان هذا ماذا مباح وبالتالي تعلق الاقتضاء بماذا بالاباحة تعلق الاقتضاء بالاباحة من جهة انه يجب ان تعتقد ان شرب الماء او اكل الخبز مثلا - 00:25:09

انه ماذا مباح ولا شك ان هذا امر لا بد منه ارأيت لو ان انسانا حرم ما اباح الله سبحانه ما حكمه لو قال شرب الماء او اكل الخبز حرام - 00:25:28

هذا عند العلماء تحريم لماذا لما اباح الله عز وجل وهو عندهم كفر هذا كفر اكبر تحريم الحال كتحليل الحرام كلاهما كفر ويلزم او يستلزم تكذيب الله سبحانه وتعالى اذا هذا مسلك ثان - 00:25:45

في هذا المقام. المسلك الثالث من يقول ان المباح لا ينطبق عليه تعريف الحكم التكليفي ولكنه يدخل فيه من باب التكميلة والمسامحة يعني الامر فيه نوع من التجوز فيدخل من باب تكميلة القسمة - 00:26:06

و مع المسامحة وعدم التدقير ندخل المباح والا فالاصل ماذا انه ليس داخلا في حكم التكليف لعدم وجود الاقتضاء فيه لعدم وجود الطلب والحكم التكليفي لا بد فيه من طلب والمباح - 00:26:30

ليس فيه طلب من حيث هو المباح ليس فيه طلب من حيث هو. والبحث على كل حال اصطلاحي ولا يترتب عليه كبير شيء لا يترب عليه كبير شيء سواء آآ اعدته قسما - 00:26:50

آآ يقابل خطاب الاقتضاء او ادخلته في خطاب الاقتضاء المهم انه حكم من الاحكام التكليفية باي وجه كان المباح هو الامر الذي استوى طرفا في حق المكلف استوى طرفا في حق المكلف. ما معنى استوى طرفا - 00:27:09

الفعل والترك. ان شاء فعل وان شاء ترك اذا كان الامر بهذه المثابة فهذا عندهم ماذا فهذا عندهم مباح قال والجائز والحلال بمعناه يعني ان الالفاظ التي ترافق المباح هي الجائز - 00:27:35

و الحال الجائز والحال وان كان قد يستعمل الجائز والحال فيما هو اعم من المباح قد يستعمل هذا في بعض الموضع قد يستعمل الجائز والحال فيما هو اعم من المباح الاصطلاحي وهو الذي ليس في فعله او في تركه ثواب او - 00:28:00
قاب تجد مثلا من الفقهاء من يقول ان من نام عن صلاة الفجر فقام بعد طلوع الشمس فانه يجوز له ان يصلی في هذا الوقت يجوز يعني المتكلم بهذه الجملة ماذا يريد - 00:28:28

يريد انه يجب عليه ماذا يريد انه ماذا يجب عليه لان قطاء الفائمة في هذا الوقت اصبح في حقه ماذا واجبا لقول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها - 00:28:51
فليصلها. لاحظ هذا الامر اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك لكنهم يريدون في هذا السياق بان هذا الوقت زال فيه حكم التحرير في حق هذا المكلف زال في حقه - 00:29:06

كراهة الوقت فانه وقت تكره او او تحرم فيه الصلاة لكنه في حق هذا الذي فاتته الصلاة اصبح الامر فيه في حقه ليس ممنوعا
لهذا وجه استعمالهم لكلمة الجواز هنا وله نظائر - 00:29:23
كثيرة اذا المباح والجائز الحال كل تلك الفاظ من جهة الاصطلاح متراوحة المباح عند الفقهاء رحمة الله حكم تعторه الاحكام الاخرى
المباح حكم تعторه الاحكام الاخرى ولذا ذكروا ضابطا في موضوع مباح - 00:29:41

قالوا ان حكم المباح يتغير باعتبار غيره او بمراعاة غيره حكم مباح يتغير بمراعاة غيره يعني قد ينقلب حكم مباح الى ان يكون
واجبا وقد ينقلب الى ان يكون - 00:30:21
محرما وقد ينقلب الى ان يكون مستحبا وقد ينقلب الى ان يكون مكرورها بحسب ما يراعى في المسألة النظر في موضوع الاباحة من
اوسع اه النظر الاصولي بالنسبة للاحكم التكليفية - 00:30:51

الخمسة نظرا لها آآ التشubb الذى يطال المباحة من جهة انه يتاثر بغيره فينقلب الحكم فيه الى غيره خذ مثلا قد يكون المباح في
حال من الاحوال واجبا وذلك اذا تعين سببا - 00:31:12

لتحصيل الواجب فرجعنا الى قاعدة ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب مثل ذلك صلاة الجمعة على المكلف قضية ماذا واجبة ولكنك
لن تصلي الجمعة الا بان تمشي اليها وتسعى - 00:31:40

والاصل ان المشي والسعى ماذا مباح لكن لما تعين سببا لتحصيل الواجب اصبح ماذا اصبح واجبا فلا فما لا يتم الواجب الا به
 فهو واجب كذلك اذا تعين المباح - 00:32:02

وسيلة لترك الحرام كان المباح هنا واجبا بمعنى لو انه لو لم يشتغل ب مباشرة اهله وقع في الزنا او النظر المحرم والاصل ان هذه
المباشرة ماذا مباحة شيء يلتبذ به - 00:32:25

ولكن لما تعينت سببا لترك الحرام اصبحت في حق هذا المكلف ماذا امرا واجبا لان ما لا يتم ترك الحرام الا به فهو واجب الشيء الذي لا
يتم ترك الحرام الا به يصبح ماذا - 00:32:53

يصبح في حق هذا المكلف واجبة كذلك وسيلة اه الحرام اذا آآ صارت اه اذا كان هذا الامر وسيلة لحرام فلا شك انه يصبح محرما
كبيع السلاح مثلا لمن يبغي لمن يقتل به عدوا - 00:33:14

الاصل في بيع السلاح انه ماذا امر مباح جائز ولكن من علم ان هذا الشخص اذا اشتري السلاح فانه سيقتل ظلما وعدوانا فما حكم هذا
البيع الذي الاصل فيه الاباحة - 00:33:44

اصبح ماذا اصبح امرا محرما وبالتالي تغير حكم الاباحة في هذه المسألة الى ان نصبح ماذا محرما كذلك الشأن في المكروره ما كان
سببا او وسيلة لتحصيل مكروره فانه ينقلب الى ان يكون ماذا - 00:34:02

مكرورها الوسائل لها عند الفقهاء احكام المقاصد كذلك اذا كان المباح وسيلة لتحصيل مندوب فانه يكون عند العلماء مندوبا وهذا له آآ
مساحة كبيرة عند الفقهاء للكلام والتفصيل ولذا يقدعون قاعدة فيقولون - 00:34:26

ان المباحات بالنيات الصالحة تنقلب طاعات المباحات بالنيات الصالحة تنقلب طاعات فان الانسان يمكن ان يجعل المباح الذي

يمكن التقوى به على طاعة الله يمكن ان يجعله طاعة بشرط القصد والنية - 00:34:59

والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تتفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا اجرت عليها حتى ما تجعل في في امرأتك والاصل والغالب ان الانسان - 00:35:25

لا يضع الطعام في في امرأته الا على سبيل المداعبة وهذا نوع من الافعال المباحة لكن من قصد بذلك اعفاف نفسه او اعفاف اهله انقلب الامر في حقه الى ماذا - 00:35:43

الى آآ امر يثاب عليه هذه المسألة من المسائل التي اعتنى بها كثيرا الصالحون فالصالحون المتقوون الابرار لا تجد في حقهم مباحا مستويا الطرفين فانهم اما ان يفعلوا المباح بقصد التقوى به على طاعة الله سبحانه وتعالى - 00:36:02 او فانهم يعدونه فضله ويزهدون فيه توفيرا لاعمارهم عن ان تضيع فيما لا يقر لهم الى الله عز وجل ولذا من معنا ان كنتم تذكرون في درسي العقيدة ان درجة كمال الایمان المستحب - 00:36:37

تكون لمن اتى بعد الفرائض بالتوافق وترك بعد المحرمات المكروهات والمشتبهات وفضول المباحات وقلنا ان الضابطة لفضول المباحات هو كل مباح لا يحصل به مصلحة دينية كل مباح لا تحصل به مصلحة دينية فانه عندهم ماذا - 00:36:58

من فضول المباحات التي تركها هو الاليق وال الاولى باهل المراتب العالية وفي هذا يقول معاذ رضي الله عنه كما في الصحيح قال اما انا انام واقوم واحتسب في نومتي ما احتسب في قومتي - 00:37:26

معاذ رضي الله عنه يفعل المباح الذي يفعله كل احد ولكنه انقلب في حقه الى شيء يؤجر عليه بماذا بالقصد والنية فانه نوى بهذا المباح ان يتقوى به على طاعة الله عز وجل - 00:37:50

واحتسب الاجر في ذلك ولا شك ان المباح اذا اخذ على هذه النية واخذ بهذا القصد فلا شك انه يصبح محلا للثواب. لا شك انه يصبح محلا للثواب يعني انقلب - 00:38:09

المباح من حيث هو فاصبح عبادة يعني اصبح المباح الان مثله مثل قيام الليل ومثله مثل صيام آآ النهار ومثله مثل ذكر الله عز وجل لا المباح لا يزال مباحا - 00:38:29

والعبادة هي عبادة ولكن الامر هنا امر يتعلق بماذا باقتران النية بالمباح اقتران النية بالمباح حتى ان من اهل العلم ومنهم صاحب قواعد الاحكام نص على ان الاثابة في هذا الباب انما هي على النية لا الفعل والامر في هذا قريب. لكن لابد من التنبه الى ان المباح مباح - 00:38:51

ولا ينقلب من حيث هو الى ان يكون طاعة ولا يجوز ان يدخل في الطاعات والعبادات ما ليس منها انما المقصود انه لما اقترن المباح بنية صالحة فانه يؤجر الانسان على هذا الامر فانه يؤجر - 00:39:20

والانسان على هذا الامر واضرب لك مثلا يوضح المقصود من مشى بين جبليه الصفا والمروة بنية التقرب الى الله عز وجل ما حكم هذا الفعل ما حكم هذا المشي طاعة - 00:39:38

او امر مباح اجبوا شخص في حج او عمرة مشى بين جبليه الصفا والمروة ما حكم هذا المشي طاعة لا شك في ذلك طيب مثال ثان شخص مشى بين جبلين - 00:40:04

بقصد الرياضة او التسلية او اجماع النفس فما حكم فعله فعل مباح مثال ثالث شخص مشى بين جبلين بقصد ان آآ يرتكظ جسمه ويقوى على طاعة الله سبحانه وتعالى. فكثير من العبادات تستدعي ان يكون الجسم صحيحا - 00:40:24

فقال انا امشي لاجل ان انقوى على طاعة الله سبحانه وتعالى. وربى هذا الجسد على النشاط ما حكم فعله المشي من حيث هو الاصل فيه ماذا انه مباح لكن بهذه النية الصالحة انقلب في حقه الى انه يؤجر على ذلك - 00:40:54

مثال رابع نكمل به القسمة من مشى بين جبلين غير الصفا والمروة بقصد التبعد الى الله سبحانه وتعالى بهذا المشي نقول فعل هذا بدعة محرمة فعله ماذا بدعة محرمة فلم يشرع لنا - 00:41:14

السعى بين جبلين الا الا في موضع معين وهو فيما بين الصفا والمروة. اذا تنبه الى هذه المسألة وهي ان المباح اه اذا قلنا انه اذا اقترن

بنية صالحة صار مثابا عليه او نقول على سبيل التجوز - 00:41:33

انه اصبح طاعة ليس المقصود بذلك انه يدخل في العبادات ما ليس منها انما تؤخذ على هذا الحد الذي وصفته لك اه انتقل المؤلف
رحمه الله الى حكم الاعيان المنتفع بها - 00:41:55

قبل ورود الشرع يعني قبل ارسال الرسول او انزال الكتاب ما حكم الاعيان المنتفع بها كذلك الافعال يعني المسألة اه عند الاصوليين
مفروضة في اه الاعيان يعني الذوات التي ينتفع بها وكذلك - 00:42:19

في شأن الافعال هل هي على التحرير او على الاباحة او يقال في ذلك بالوقف وما هو معنى الوقف في هذه المسألة على الخلاف الذي
ذكر المؤلف رحمه الله لكن ينبغي قبل هذا ان نعرف ما حكم الاعيان المنتفع بها والافعال بعد ورود الشرع - 00:42:43

الاصل ان الاعيان المنتفعه بها لاحظ ان هذا المصطلح عند اهل العلم كما ذكر المؤلف رحمه الله ما المراد بالاعيان المنتفع بها قالوا
الاعيان المنتفع بها هي التي لا ضرر يترتب عليها - 00:43:08

خالص او راجحا او مساويا كل ما كان لا ضرر فيه سواء اكان هذا الضرر خالص يعني كما يقولون مئة بالمئة ضرر او راجحا الضرر اكتر
من النفع او مساويا يتساوى الضرر والنفع - 00:43:27

فان اه هذه العين اذا كان الامر فيها ليس كذلك يعني فيها ضرر خالص او راجح او مساو وانما فيها نفع خالص او فيها نفع غالب
فان الذي لا شك فيه عند اهل العلم - 00:43:48

وهو اطباق بين اهل العلم على ان آا الاصل في الاعيان والاصل في الافعال الاصل في الاعيان المنتفع بها والافعال هو الاباحة الاصل
في ذلك هو الاباحة ودليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى هو الذي خلق لكم - 00:44:05

ما في الارض اه جميع كذلك قول الله سبحانه وتعالى وما لكم اتاكلوا مما ذكر الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا
ما اضطررتم اليه - 00:44:27

فدل هذا على ان كل ما لم يبين تحريمه وينص على تحريمه فالاصل فيه ماذا انه مباح وبالتالي فانه اذا استحدث عقد من العقود
التجارية ولا ضرر ولا مخالفة فيها للشريعة - 00:44:45

فاننا نقول ماذا ان هذا العقد صحيح لان الاصل في الافعال والاعيان المنتفع بها ماذا الاباحة الله جل وعلا احل لنا كل شيء الا ما دل
التحريم الا ما دل الدليل على - 00:45:12

تحريمه كذلك لو جاءنا طعام جديد او وقع الناس على نوع من الفاكهة او الخضروات مثلا لا عهد لهم به فماذا نقول فيه هل نتوقف
عن اكله او اذا كنا لا نعلم فيه ضررا فاننا نأكله لان الاصل فيه - 00:45:31

الاباحة هو هذا ولا شك فيه هو هذا ولا شك فيه. فالاعيان المنتفع بها بعد نزول الشريعة هي اعيان مباحة الا ما دل الدليل على
تحريمه سواء كان هذا الدليل دليلا خاصا - 00:45:52

او دخل تحت عمومات الشريعة اما ما قبل نزول الشرع هل توصف هذه الذوات يعني الاعيان المنتفع بها وكذلك الافعال بالحرمة او
بالتحليل او يتوقف في المسألة ذكر المؤلف رحمه الله - 00:46:10

الاقوال الثلاثة في هذه المسألة قال رحمه الله فعند ابي الخطاب وذكر هذا في كتابه التمهيد و التميمي وهو عبد العزيز ابن الحارث
احد فقهاء الحنابلة المشهورين هو على الاباحة - 00:46:37

يعني هذه العين آا الفعل المنتفع به العين المنتفع بها والفعل الذي لا ضرر فيه فان حكمه هو الاباحة وهذا هو ايضا مذهب الحنفية
قال فلذلك انكر بعض المعتزلة شرعيته - 00:46:58

يعني انكروا دخول المباح في التكليف انكروا دخول المباح في التكليف وعند القاضي يعني ابي يعلى وابن حامد الحسن ابن حامد
احد الفقهاء المشهورين عند الحنابلة وبعض المعتزلة الحظر يعني يرون - 00:47:17

ان الاصل في هذه الاعيان هو المنع وليس لك قبل ورود الشريعة يعني لو فرضت المسألة قبل ورود الشريعة ليس للانسان ان يقدم
على اي شيء من هذه الافعال لعدم ورود الدليل على ذلك - 00:47:40

قالوا لان كل شيء ملك لله سبحانه وتعالى ومن اشتراً على ملك غيره عد مرتكبا محظورا هكذا ذكروا في تعليل هذا القول وعلى كل حال القاضي ابو يعلى نص على هذا القول في - [00:47:56](#)

كتابه العدة قوله اخر بالاباحة يعني له قوله قول يوافق الاول وقول يوافق الثاني نقله عنه ابن مفلح في كتابه في اصول الفقه والقول الثالث هو التوقف وهو الذي عليه - [00:48:17](#)

الخرizi ابو الحسن الخرizi اكثراه العلماء وهو الذي نسبه ابن عقيل للمذهب قال الموفق رحمه الله في الروضة انه الاليق بالمذهب الظاهر والله تعالى اعلم ان هؤلاء فسر هذا التوقف بامور - [00:48:38](#)

لكن الذي يظهر الله تعالى اعلم انه يقال انه لا حكم له لان التحليل والتحريم انما هو من قبل الشريعة ونحن نفرض المسألة قبل ورود الشريعة على كل حال تنبه في هذه المسألة الى - [00:49:05](#)

اه تنبئين الاول هو ان الصواب ان هذه المسألة غير واقعة اصلا هذه المسألة غير واقعة اصلا يعني لا تتصور اصلا وذلك لانه لا يسلم ب عدم وجود الشريعة يعني ان يأتي - [00:49:28](#)

وقت من الاوقات على امة من الناس وليس هناك شريعة هذا الامر غير وارد لان الله سبحانه وتعالى ارسل لكل امة نذيرا وان من امة الا خلا فيها نذير وبالتالي فان المسألة لا يتصور وقوعها - [00:49:55](#)

والتنبيه الثاني ان هذه المسألة لا ثمرة لها يعني ليس هناك فائدة عملية من بحث هذه المسألة لان الامر ما الذي يترب عليه؟ سواء عرفنا اه او رجحنا بانه قبل ورود الشريعة - [00:50:16](#)

هذه الاعيان المنتفع بها مباحة او محرمة ثم ماذا لا فائدة من وراء ذلك ثمان الذي لا شك فيه انه قبل الشريعة لا تحليل ولا تحريم لا يقال هنا انه اذا ادرك - [00:50:39](#)

العقل حسن الشيء فانه يصبح مباحا اذا ادرك قبحه يكون امرا محرما فان هذا القول اه لا شك في عدم صحته فالعقل قد يدرك حسن الاشياء وقبحها ولكن التحليل والتحريم - [00:50:59](#)

انما مرجعه الى الله سبحانه وتعالى قل ارأيتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا؟ قل الله اذن لكم ام على الله تفتررون اذا الحكم لله جل وعلا ان الحكم الا لله - [00:51:18](#)

القول بان هذا حلال او ان هذا حرام او ان هذا يجوز فعله وذاك يحرم فعله هذا الامر فيه الى الله سبحانه وتعالى وبالتالي فاذا لم يكن عندنا دليل وخطاب - [00:51:37](#)

من اه ربنا سبحانه وتعالى بذلك فانه ليس لنا ان نجترئ فنحلل ونحرم المقصود ان هذه اه المسألة مثال على مسائل اصولية يذكرها الاصوليون وربما استغرقت صفحات طويلة منها من كتبهم - [00:51:54](#)

الفائدة المرجوة منها اه قليلة او معدومة. هذه المسائل التي لا ثمرة عملية لها في الحقيقة ادخالها في كتب الاصول اقحاح فان الذي لا شك فيه ان كل مسألة ليس لها ثمرة فقهية - [00:52:16](#)

فانها ليست معدودة من اصول الفقه اعرف هذه القاعدة كل مسألة - [00:52:34](#)